دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في قطاع النفط
سلطنة عمان

إعداد الباحث
حمود حامد حمد الوضاحي

تحت اشراف

د/ عبدالناصر محمد
أستاذ الادارة العامة المساعد
وكيل الكلية للقبول والتسجيل وشؤون الطلاب
الأكاديمية العربية للعلوم الادارية والمالية والمصرفية

د/ محمد شميس
أستاذ الادارة العامة المساعد
أكاديمية السادات للعلوم الادارية

مستخلص الدراسة

هدفت الدارسة إلي التعرف علي معوقات وانعكاسات النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان من خلال الفرضية العامة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعوقات وانعكاسات النشاط الاستثماري في قطاع النفط بسلطنة عمان، وأثبتت النتائج صحة هذه الفرضية، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء العناية الشاملة قبل الاستثمار في شركة النفط في سلطنة عمان لتقييم الأداء المالي للشركة والامتثال التنظيمي وملف المخاطر ، وكذلك إعادة النظر في الاستثمار طويل الأجل حيث تعتبر صناعة النفط في سلطنة عمان استثماراً طويل الأجل، لذلك يجب على المستثمرين التفكير في أفق استثمار طويل الأجل ولديهم استراتيجية خروج واضحة ، فضلا عن الحفاظ على مرونة الاستثمارات حيث تخضع صناعة النفط لأحداث غير متوقعة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، قطاع النفط سلطنة عمان.

Abstract

The study aimed to identify the obstacles and repercussions of investment activity in oil companies in the Sultanate of Oman through the general hypothesis there is a statistically significant relationship to the obstacles and repercussions of investment activity in the oil sector in the Sultanate of Oman, and the results proved the validity of this hypothesis, and the study recommended the need to conduct comprehensive care before investing in the oil company in the Sultanate of Oman to assess the company's financial performance, regulatory compliance and risk profile, as well as to reconsider long-term investment, as the oil industry in the Sultanate of Oman is a long-term investment, so investors should think about a long-term investment horizon and have a clear exit strategy, as well as maintaining The flexibility of investments where the oil industry is subject to unforeseen events, such as natural disasters or epidemics.

Keywords: Investment climate, oil sector Sultanate of Oman.

مقدمة:

تعتبر سلطنة عمان لاعباً مهماً في سوق النفط العالمي، حيث تقدر احتياطاتها النفطية المؤكدة بنحو ٥.٤ مليار برميل. تمتلك البلاد قطاع نفط وغاز متطور، وهو مساهم رئيسي في اقتصادها. عمان هي أيضاً موطن للعديد من شركات النفط والغاز الدولية، التي استثمرت بكثافة في هذا القطاع. مناخ الاستثمار في قطاع النفط في عمان موات بشكل عام، حيث تقدم الحكومة شروطا مالية جذابة وإطاراً تنظيمياً مستقراً. كما اتخذت الحكومة تدابير

لتشجيع الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والحوافز. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا في أسعار النفط، مما أدى إلى بعض التحديات للقطاع. على الرغم من ذلك، لا تزال الحكومة ملتزمة بتطوير الصناعة وأعلنت عن العديد من المبادرات لتعزيز الاستثمار والإنتاج. بشكل عام، يوفر مناخ الاستثمار في قطاع النفط في سلطنة عمان فرصا للمستثمرين الراغبين في التغلب على التحديات والاستفادة من الحوافز الحكومية (Oman Daily Observer. 2021).

هناك تقرير اقتصادي نشرته صحيفة (الفاينشال تايمز البريطانية) في اكتوبر عام ١٩٩٧م إن عدم الاستقرار السياسي والاعتماد على النفط وزيادة النفقات الدفاعية وسيطرة الحكومات على الحركة الاقتصادية جعلت اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (بما فيها جميع الدول العربية) من اقل المناطق نمواً في العالم. واشار التقرير انذاك الى ان النمو الاقتصادي المتراخي في هذه المنطقة جعلها في مواجهة تحديات هامة لكن العديد من دول المنطقة تبنت برامج اصلاح اقتصادي لمواجهة هذه التحديات. كما اشار التقرير الى وجود تباين في الاوضاع الاقتصادية لبلدان المنطقة وهناك تسريع في عملية الخضخصة والدخول في الاقتصاد العالمي وافساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص للقيام بدور المنافسة. وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق المناخ الاستثماري المناسب الملائم للقطاع الخاص.

ووفقاً لمؤشر مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٩ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تلقت سلطنة عمان استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٩.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد أن حصلت على ١٥.٥ مليار دولار في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، تليها الإمارات العربية المتحدة بحوالي ١٤.١ مليار دولار، تم تنفيذ هذا الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان في شكل ٥٧ مشروعاً، تم إنشاؤها من قبل ٤٤ شركة، وقدمت ما مجموعه ١٠٨٩٧ وظيفة، كما تم عمل دراسة سياسة متكاملة

بالكامل في عمان ٢٠٤٠ وتركز على واحدة من الركائز الرئيسية التي كانت التعاون الاقتصادي الدولي والاستثمار. في السابق كانت هذه الركيزة ممكنهة بالكامل وتحتاج إلى شرط مسبق للعواقب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي لم تستخدم بالكامل العديد من الفرص من الاستثمارات الدولية في عمان.

إشكالية الدراسة:

يتأثر مناخ الاستثمار في قطاع النفط في عمان بمجموعة من العوامل، بما في ذلك أسعار النفط العالمية والمخاطر الجيوسياسية والتغيرات في السياسات التنظيمية. ومع ذلك، فإن البنية التحتية الراسخة للبلاد، والشروط المالية المواتية، والالتزام بتشجيع الاستثمار الأجنبي تجعلها وجهة جذابة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى دخول سوق النفط العالمية، نفذت الحكومة العمانية سياسات تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي وتعزيز مشاركة الشركات العمانية في صناعة النفط والغاز.

لذا يمكن الإشارة إلي مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:
ماهي معوقات وانعكاسات النشاط الاستثماري في قطاع النفط بسلطنة عمان؟

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي معوقات النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان؟
٢. ما هي انعكاسات النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان؟

فرضية الدراسة:

تأسيساً على ذلك ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضية العامة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعوقات وانعكاسات النشاط الاستثماري في قطاع النفط بسلطنة عمان، خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على معوقات النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان وسبل مواجهتها.
٢. التعرف على انعكاسات النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان على الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

١. **<u>الأهمية العلمية:</u>**

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على أهمية النشاط الاستثماري في الشركات النفطية بسلطنة عمان.
- تتمثل أهمية الدراسة فى أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً وجديداً لتقديم إطار نظري لدعم النشاط الاستثماري وتأثيره على تحسين المؤشرات الاقتصادية بالتطبيق على الشركات النفطية بسلطنة عمان، وما يمكن أن تضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة.

٢. **<u>الأهمية العملية:</u>**

- إبراز جوانب القوة الناتجة عن التطبيق فى الواقع العملي، فهذه الدراسة بمثابة دعوة لتحليل مناخ الاستثمار في بسلطنة عمان.
- تعود أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة الدور الذي تقوم به الشركات النفطية مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على تطوير الأداء الاستثماري بهذه الشركات.

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مناخ الاستثمار في قطاع النفط بسلطنة عمان.

١.طبيعة مناخ الاستثمار:

كما يعد المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر، وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على إستثمار أموله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الإستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز للاستثمار بهذه الدولة.

تكمن أهمية مناخ الاستثمار في اقتصاديات الدول كونه السبب في تراكم راس المال، ومن ثم فهو يؤدي دوراً مهماً في توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد، ولذلك فان الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفع ومستدامة علي الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات إلى اقتصادياتها، التي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والاجنبي، وحتى تستطيع هذه الدول جذب رؤوس الأموال التي هي في أمس الحاجة إليها، فكان عليها أن تحدد وتوفر ما يحفز هذه الاستثمارات على الانسياب إليها وأيضاً التعرف علي ما يعرقل إنسيابها، وبالتالي يعمل على إزاله هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.

١.١ عرض بعض التعريفات الخاصة المناخ الاستثماري:

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية مناخ الاستثمار بأنه مجمل الاوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية والتي يتم على اساسها اتخاذ قرار الاستثمار.

ويعرف المناخ الاستثماري آيضاً بان مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلباً

او ايجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات.

لذلك يشير مناخ الاستثمار الى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشات البنية الاساسية، والبعض الاخر بالنظم القانونية أو الاوضاع السياسية، والثالث والرابع بالسياسات فهذا المفهوم مركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب بأمرين هامين هما الاول امكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق يكل ما يمكن ان يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.

٢.١ مقومات المناخ الجاذب للاستثمار:

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دولياً تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشراً على قدرة هذا البلد على توفير بيئة إستثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم ألاجانب بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، **وعليه يرتكز المناخ الاستثماري في أي بلد على جملة من المقومات، أهمها ما ياتي:**

- **<u>الاستقرار السياسي والأمني:</u>**

مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواءً تعلق الأمر باستثمار محلي أو أجنبي. كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية الدولية تؤكد أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي

وإستقطاب الاستثمارات الخارجية. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، **نوجزها فيما يأتي:**

- مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة له.
- مدى توافر الضمانات لسد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.
- مدى التزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

- **الاستقرار الاقتصادي:**

يعد وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي إنطباعاً جيداً لكل من المستثمر المحلي والأجنبي؛ فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، فضلاً عن إهتمامها بتحرير الاقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:**

يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها كافة، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح

القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها يعد مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار الطويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الدخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية، بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وإلا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها فضلاً عن أن تكون المرونة هي سمة القوانين وقرارات الاستثمار، لذلك فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو إتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من إستمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام بإستثمارات جديدة أو الإتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع. بالإضافة إلى ذلك تعد البيئة التنظيمية والمؤسسية ذات أهمية بالغة في إطار التعامل مع المستثمرين، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل درجة التيقن أو زيادتها بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإدري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوافرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.

إن ألاهمية النسبية لمختلف العناصر السابق ذكرها تختلف من مستثمر لآخر تبعاً لإختلاف أهدافهم الاستثمارية وميولهم ورغباتهم وتجاربهم السابقة والقطاعات الاقتصادية التي يفضلون الاستثمار فيها.

٣.١ المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط نذكر منها:

- **شرط الشفافية والتناسق:** يتطلب تقنين نظام او شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة الى انشاء جهاز او هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز.
- **شرط الحركية:** يتعلق اساساً براس المال ويستلزم مبدئين مبدأ الية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الاجنبية.
- **شرط الاستقرار:** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

٤.١ حوافز المناخ الاستثماري:

هناك العديد من الحوافز التي من شأنها تهيئة المناخ الاستثمار لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي واستدامته نعرضها في ما يلي (Oman Ministry of Energy and Minerals):

- وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة وعلى اسس علمية ميدانية.
- حجم السوق واحتمالات النمو فكبر حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي.

- الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فلابد من وجود قانون موحد للاستثمار واضح ومستقر وشفاف لا يتعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، ويقدم ضمانات كفيلة لحماية المستثمر، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات.
- بنية تحتية مناسبة تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الاتصال وتكنولوجيات الحديثة، وتطوير مؤسسات المناولة.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار في انشطة البحوث والتطوير.
- الحوافز المالية والتمويلية وتتمثل في الحوافز الضريبية / والاعفاءات وانشاء المناطق الحرة، وكذلك تقديم الاعانات الحكومية لتغطية راس المال وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، بالإضافة الى تسهيل تحويل راس المال والارباح نحو الخارج.

٥.١ أهمية تطوير المؤسسات لتحسين المناخ الاستثماري:

ان نجاح الدول في تحسين منا الاستثمار فيها يتطلب في المقام الاول تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ من اهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وذلك ما اطلق عليه الاقتصادي (J.WILLIAMSON 1990)المبادئ العامة لاجماع واشنطن حيث ان توفر العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الاهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار وقد جاء في احدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان نوعية المؤسسات هي المحدد الوحيد الذي من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي. لذلك تؤكد الدراسات على ان المناخ الاستثماري الجيد لا يمكن ان يتحقق الا في ظل تحسن نوعية ممارسة الحكم وجودة

عمل المؤسسات فهو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر او المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في احدى هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكون اخر فتمكن بلد من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الاهمية في تحسين مناخ الاستثمار اذا كانت نوعية المؤسسات سيئة تفشي الفساد وعدم الاستقرار الأمني. (Oman Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion).

٦.١ مبادئ ومرتكزات استدامة المؤسسات في ظل المناخ الاستثماري الجيد:

حددت العديد من الدراسات مبادئ ومرتكزات استدامة المؤسسات الاقتصادية لضمان اسهامها بشكل فاعل في ايجاد مناخ استثماري جيد ويمكن تلخيصها في ما يلي :

- تنفيذ الممارسات الاخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة الشركات من خلال تطوير القوانين واللوائح.
- دمج مبادئ التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات وذلك بتعزيز الاداء الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.
- تنفيذ استراتيجية ادارة الخطر على اساس معلومات علمية صحيحة وسليمة واجراء الفحص المنتظم لكل التقارير.
- البحث عن التحسين المستمر لتطوير وسلامة الاداء الكلي للمؤسسة.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المؤسسات فيها.
- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة من خلال التقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاداء البيئي.

٧.١ المؤشرات الدولية لقياس وتقييم المناخ الاستثماري:

يتم تقييم مناخ الاستثمار للمفاضلة بين الدول من جانب المستثمر، فقبل أن يقوم المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار يقوم بعملية المفاضلة بين الدول التي يمكن إن يستثمر فيها. وفى السابق كانت عملية المفاضلة عملية سهلة حيث كانت تعتمد على الانطباعات والتصورات المسبقة، التي تجعل المستثمر يفضل دولة على الأخرى، ومن ثم يقوم بالاستثمار فيها. أما اليوم فإن هذه الطريقة الوصفية غير متعمقة وغير كافية، لأن المستثمر يطلب اليوم مؤشر أكثر مصداقية وموضوعية وشفافية، بمعنى القيام بإجراءات قياس للمتغيرات المهمة المتعلقة بموضوع ما وبدقة، ومعرفة علاقة

المتغيرات المختلفة مع بعضها البعض، والتعبير عن تلك العلاقة بالأساليب الرياضية والكمية. التعبير عن وضع الدولة من خلال رقم واحد أو كلمة واحده، تمد المستثمر بما يحتاج إليه من معلومات.

وهناك عدة مؤسسات دولية تقوم بإمداد المستثمر بالمعلومات الرقمية التي تساعده في اتخاذ القرار الاستثماري، ومساعدة متخذي القرار في بأ الدولة لمعرفة وضع دولتهم بين الدول وما ينقصها لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

وتتميز هذه المؤشرات الدولية بالشمولية من حيث تغطية عوامل مناخ الاستثمار، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدرتها على جذب الاستثمارات. ويقدم هذا الفصل شرحاً لأهم هذه المؤشرات من حيث تكوينها وطريقة حسابها وهذه المؤشرات هي (World Bank Group. 2018):

- **مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom):**

تعرف الحرية الاقتصادية "بأنها الجزء من الحرية المهتم بالاستقلال المادي للفرد في علاقته مع الدولة أو المجموعات المنظمة الأخرى. فالفرد حر من الناحية الاقتصادية إذا تمكن من السيطرة الكاملة على قوة عمله وعلى ممتلكاته".

ويلاحظ المتتبع للأدب الاقتصادي حول موضوع الحرية الاقتصادية تعدد المقاييس التي يمكن أن تستخدم في قياس مستوى الحرية الاقتصادية، حيث يتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية تعريفا لعشرة مفاهيم للحرية الاقتصادية قابلة للقياس في مختلف الدول، وهى مهمة فيما يتعلق بخلق الثروة وزيادتها، وبالتالي بالنمو الاقتصادي. ومع أن بعض هذه الحريات تتصف بالطبيعة العالمية أو الدولية بالنظر إلى أنها تقيس مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاستثمار والتجارة الخارجيين، معظم هذه

الحريات التي يشتمل عليها المؤشر هي ذات طبيعة محلية تحدد حرية الأفراد في استخدام قوة عملهم ورؤوس أموالهم دون أية قيود.

وبصفة عامة يتضمن تعريف الحرية الاقتصادية "كل الحريات والحقوق المتعلقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في إطار غياب وجود أية تدخلات أو قيود خارج المدى الضروري لحماية وصيانة الحرية في حد ذاتها.

- **مؤشر التنمية البشرية (Human Development index):**

إن التطور الحاصل في اقتصاديات التنمية يركز على العنصر البشرى، لذلك أصبح مفهوم التنمية يرتبط بمفهوم الرفاهية البشرية، وهو مفهوم يحتاج إلى تحديد خصوصا ولأنه يخضع إلى تقديرات معيارية تعتمد على الأهداف التي يفترض الباحث أن المجتمع يسعى إلى تحقيقها، وقد انعكس ذلك على إمكانية تطوير وحدة القياس التي تأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تحدث في رفاهية الأفراد، بحيث يمكن استخدامها لقياس مستوى التنمية البشرية.

أن المشكلة الأولى تكمن في تحديد المتغيرات التي يمكن أن تتضمنها قائمة مؤشرات التنمية البشرية، أي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تأثيرعلى رفاهية الأفراد بحيث يستوجب إدراجها ضمن القائمة، بينما المشكلة الثانية في قياس هذه المتغيرات.

ولقد استخدم الاقتصاديون خلال السنوات السابقة عدداً من معايير التنمية البشرية التي قام بتطويرها البنك الدولي مثل: مؤشرات التنمية الدولية (Indicators for Development International)، والمؤشرات الأساسية (core Indicators)، والمؤشرات الاجتماعية (Social indicators)، وتضم هذه المؤشرات معلومات عن

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، مستوى التغذية، والإنفاق الاستهلاكي، وعدد الأطباء، ونسبة التحاق الطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي، ونسبة الطلاب إلى الأساتذة.

وفى سنة 1990، أصدر برنامج الأمم المتحدة تقريره حول التنمية، الذي يركز على التنمية البشرية باعتبار أن التنمية الحقيقية يجب أن تكون مركزة على الأفراد وأن تسعى إلى تحسين مستوى حياة الأفراد. وفى الوقت الذي يعترف فيه البرنامج بأهمية النمو وزيادة الدخل في رفاهية الإفراد، يدرك الحاجة إلى أخذ عوامل أخرى في الاعتبار، مثل التعليم والصحة والتغذية والحرية الشخصية والثقافية وغيرها، وعليه فقد عرف التقرير التنمية البشرية: "بأنها عملية توسيع لخيارات الناس وتعزيز قدراتهم من أجل استخدام أمثل لهذه الخيارات"، أي أن التنمية البشرية هي عملية تمكين الأفراد من أن تكون لهم خيارات أوسع، ويتحقق ذلك بزيادة القدرات البشرية، وخصوصا تمكين الأفراد من العيش حياة طويلة وصحية، وتزويدهم بالمعرفة، وتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقد اقترح برنامج الأمم المتحدة مقياسا للتنمية البشرية يعكس التعريف السابق أطلق عليه "دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI)"، وهو رقم قياسي يضم ثلاثة مؤشرات أساسية هي: **طول العمر** ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، **المعرفة** وتقاس بمعرفة القراءة والكتابة عند البالغين، ونسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والعليا معاً، **ومستوى المعيشة** ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. ويمثل هذا الرقم تطوراً كبيراً مقارنة بالمعايير الأخرى للتنمية، حيث أنه يركز على إمكانيات الإفراد وخياراتهم بدلا من التركيز على السلع والخدمات المتوفرة. ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاثة مقاييس كما اشرنا أعلاه هي: (طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة).

- **مؤشر النمو للتنافسية العالمية Growth Competitiveness Index GCI:**

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum تقريره عن التنافسية العالمية Competitiveness Report، ويركز على المؤشرات التي تمكن النظم الاقتصادية من تحقيق نمو اقتصادي، وتحديد السياسات التي تؤدى إلى زيادة تنافسية الدولة.

ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على "أنها مجموعة الأعراف والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما". ومستوى الإنتاجية يحدد بدوره مستوى الازدهار الذي يمكن تحقيقه من قبل الدولة، إن الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الأكثر تنافسية تكون قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل وتحدد كذلك معدلات العائد المتحصل عليه عن طريق الاستثمارات في الاقتصاد، ولأن معدلات العائد تُعد مهمة لمعدلات النمو الاقتصادي فإن النظام الاقتصادي الأكثر تنافسية هو ذلك النظام الذي سينمو في الأجل الطويل.

ويصدر المنتدى الاقتصاد العالمي مؤشر النمو للتنافسية العالمية (GCI) وهو مؤشر واسع الشمول لقياس أو تقدير المنافسة العالمية أخذاً في الحسبان أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية الدولية. واعتمد المؤشر في قياس القدرة التنافسية للدولة على عدد من المحددات والعوامل، تحلل اقتصاد الدولة من خلال 12 ركيزة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- المتطلبات الأساسية.
- عوامل تعزيز كفاءة.
- عوامل تعزيز التطور والابتكار.

- **مؤشر الشفافية الدولية Corruption Perception Index:**

إن الهدف من مؤشر الشفافية هو تحديد مستوى الفساد داخل الدول ويعرف الفساد على أنه سواء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح شخصية. ومؤشر الشفافية هو مؤشر مركب a composite index يستخدم مسوحات surveys لرجال الأعمال وتقييمات لمقيمين في الدولة؛ فهو يتكون من مصادر موثوقة تستخدم منهجيات مختلفة، هذه المسوحات تزيد من مستوى فهمنا للمستويات الحقيقية للفساد من دولة إلى أخرى.

- **المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار**

The Composite index of Components of the economic policies of the investment climate

في محاولة لتوصيف مناخ الاستثمار للدول العربية أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. ويصف المؤشر البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وتدني معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف، إضافة إلى استقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات، بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات المتبعة خلال فترات زمنية محددة، والتي يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها مع فترات سابقة. ويتكون المؤشر المركب الحالي من المؤشرات الفرعية آلاتية:

- **مؤشر السياسة النقدية.**
- **مؤشر السياسة المالية.**
- **مؤشر سياسة التوازن الخارجي.**

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of doing business:**

وهو مؤشر فرعي جديد، ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات في الدولة على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات لا صغيرة والمتوسطة الحجم. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق استبيانات وضعها خبراء في هذا المجال، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال هي:

- **مؤشر تأسيس المشروع Starting a Business Index.**
- **مؤشر استخراج التراخيص Dealing with Licenses Index.**
- **مؤشر توظيف العاملين Employing Workers Index.**
- **مؤشر تسجيل الممتلكات Registering Property Index.**

- **مؤشر الحصول على الائتمان Getting Credit Index.**
- **مؤشر حماية المستثمر Protecting Investors Index.**
- **مؤشر دفع الضرائب Paying Taxes Index.**
- **مؤشر التجارة عبر الحدود Trading Across Border Index.**
- **مؤشر تنفيذ العقود Enforcing Contracts Index.**
- **مؤشر إغلاق المشروع Closing a Business Index.**

٢. الدراسة الميدانية:

1.2 منهجية الدراسة:

إن طبيعة مشكلة الدراسة ونوع المعلومات التي يريد الباحث الوصول إليها وطريقة تحليلها وتفسيرها كل هذا يفرض المنهج المستخدم في الدراسة والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع.

2.2 أسلوب الدراسة:

سيتم الاعتماد في تحقيق الهدف من الدراسة على الخلفية النظرية للدراسة، على المراجع المتنوعة من الكتب والمقالات والدراسات السابقة العربية والأجنبية الأكاديمية والأبحاث المنشورة، والتي تناولت موضوع الدراسة.

٣.٢ نتائج وتوصيات الدراسة:

- **نتائج الدراسة:**

- زيادة الإنتاج: يمكن أن يؤدي الاستثمار في التقنيات الجديدة والاستكشاف والإنتاج إلى زيادة إنتاج النفط والغاز ، مما قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة وخلق فرص عمل.
- النمو الاقتصادي: يمكن للاستثمار في قطاع النفط والغاز أن يدفع النمو الاقتصادي ، حيث أنه مساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان.
- تنويع الاقتصاد: يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار إلى تطوير صناعات أخرى تدعم قطاع النفط والغاز ، مثل النقل والخدمات اللوجستية والتصنيع.
- تحسين البنية التحتية: يمكن أن يؤدي الاستثمار إلى تطوير خطوط أنابيب ومصافي ومرافق تخزين جديدة ، والتي يمكن أن تحسن كفاءة وموثوقية سلسلة إمداد النفط والغاز في البلاد.
- نقل التكنولوجيا: يمكن للاستثمار من الشركات الأجنبية أن يجلب تقنيات وخبرات جديدة إلى سلطنة عمان ، والتي يمكن أن تساعد في تطوير القدرات المحلية في صناعة النفط والغاز.
- خلق فرص العمل: يمكن للاستثمار أن يخلق فرص عمل في صناعة النفط والغاز ، وكذلك في الصناعات ذات الصلة ، مثل البناء والهندسة.
- زيادة الإيرادات الحكومية: يمكن أن تؤدي زيادة إنتاج وصادرات النفط والغاز إلى زيادة إيرادات الحكومة ، والتي يمكن استخدامها لتمويل البرامج الاجتماعية وتطوير البنية التحتية.
- التعاون الإقليمي: يمكن أن يؤدي الاستثمار في قطاع النفط والغاز أيضا إلى مزيد من التعاون بين عمان ودول أخرى في المنطقة ، حيث تعمل معا لتطوير الموارد وتقاسمها.
- التأثير البيئي: يمكن أن يكون للاستثمار في صناعة النفط والغاز آثار بيئية إيجابية وسلبية على حد سواء ، ويجب على الحكومة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.
- تقلب الأسعار: يخضع سوق النفط والغاز العالمي لتقلب الأسعار ، مما قد يكون له تأثير كبير على الاقتصاد العماني والإيرادات الحكومية. يمكن أن يساعد النشاط الاستثماري في تنويع مصادر إيرادات البلاد وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز.

- **توصيات الدراسة:**

- يجب إجراء العناية الشاملة قبل الاستثمار في شركة نفط في سلطنة عمان لتقييم الأداء المالي للشركة والامتثال التنظيمي وملف المخاطر.

- يجب النظر في الاستثمار طويل الأجل حيث تعتبر صناعة النفط في عمان استثماراً طويل الأجل، لذلك يجب على المستثمرين التفكير في أفق استثمار طويل الأجل ولديهم استراتيجية خروج واضحة.
- لابد من فهم اللوائح المحلية حيث أن هناك لوائح محددة للاستثمار الأجنبي في صناعة النفط، لذلك يجب على المستثمرين فهم هذه اللوائح والامتثال لها.
- ضرورة مراقبة ظروف السوقحيث تخضع صناعة النفط لتقلبات السوق، لذلك يجب مراقبة ظروف السوق وتعديل استراتيجيتهم الاستثمارية وفقا لذلك.
- العمل علي تنويع الاستثمار لتقليل المخاطر عبر الاستثمار في شركات النفط المختلفة في سلطنة عمان ودول أخرى.
- تكوين شراكة مع الشركات المحلية للتنقل في اللوائح المحلية وإقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سلطنة عمان.
- ضرورة الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا حيث تتطور صناعة النفط بسرعة، ومن المرجح أن تنجح الشركات التي تستثمر في الابتكار والتكنولوجيا على المدى الطويل.
- تعزيز علاقات قوية مع أصحاب المصلحة وبناء علاقات قوية مع المجتمعات المحلية والأقران في الصناعة وهو أمراً ضرورياً للنجاح على المدى الطويل.
- النظر في التأثير البيئي والاجتماعي للاستثمار في صناعة النفط واتخاذ خطوات للتخفيف من أي آثار سلبية.
- البقاء على اطلاع بيتطور مناخ الاستثمار في صناعة النفط في سلطنة عمان حيث يجب على المستثمرين البقاء على اطلاع باتجاهات السوق والتغيرات التنظيمية والتطورات الأخرى ذات الصلة.
- توظيف المواهب المحلية حيث يساعد الاستثمار في المواهب المحلية المستثمرين على بناء علاقات قوية مع أصحاب المصلحة والتنقل في اللوائح المحلية بشكل أكثر فعالية.
- العمل علي طلب مشورة الخبراء من المتخصصين في الصناعة والمستشارين القانونيين والماليين وغيرهم من المهنيين ذوي الخبرة في صناعة النفط العمانية.
- الحفاظ على المرونة حيث تخضع صناعة النفط لأحداث غير متوقعة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة. ويجب على المستثمرين الحفاظ على المرونة في استراتيجيتهم الاستثمارية للتكيف مع الظروف المتغيرة.

- ضرورة إعطاء الأولوية للسلامة والأمن وحماية الأصول من المخاطر الأمنية، والامتثال للوائح السلامة المحلية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة بالشكل الذي يساعد على بناء الثقة مع أصحاب المصلحة والتخفيف من مخاطر السمعة، وتنفيذ أطر حوكمة قوية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية.

المراجع:

- Oman Daily Observer. (2021). Oman's oil sector: Navigating the changing investment landscape. Retrieved from https://www.omanobserver.om/article/1104552/Business/Oil/Oman%E2%80%99s-oil-sector:-Navigating-the-changing-investment-landscape
- Oman Daily Observer. (2021). Oman's oil sector: Navigating the changing investment landscape. Retrieved from https://www.omanobserver.om/article/1104552/Business/Oil/Oman%E2%80%99s-oil-sector:-Navigating-the-changing-investment-landscape
- Oman Daily Observer. (2022). Oman aims to boost foreign investment in oil and gas sector. Retrieved from https://www.omanobserver.om/article/1107148/Business/Oil/Oman-aims-toboost-foreign-investment-in-oil-and-gas-sector
- Oman Ministry of Energy and Minerals. (2021). Oman's oil and gas sector: Overview and investment opportunities. Retrieved from https://www.mem.gov.om/enus/Investors/InvestmentOpportunities/Oil%20and%20Gas%20Sector
- Oman Ministry of Energy and Minerals. (2022). Oman's oil and gas sector: Environmental sustainability. Retrieved from https://www.mem.gov.om/en-us/Sustainability/Environment

- Oman News Agency. (2021). Oman oil and gas sector: Focus on local content. Retrieved from https://omannews.gov.om/NewsDescription/ArtMID/392/ArticleID/33509/Oman-Oil-and-Gas-Sector-Focus-on-Local-Content

- Oman News Agency. (2022). Oman's 2022 budget to focus on diversifying economy, sustainable development. Retrieved from https://timesofoman.com/article/102014-omans-2022-budget-to-focus-on-diversifying-economy-sustainable-development

- Deloitte. (2021). Investment climate in the oil and gas sector. Retrieved from https://www2.deloitte.com/om/en/pages/energy-and-resources/articles/investment-climate-oil-gas-sector.html

- Economic Commission for Africa. (2021). Improving the investment climate in the African oil and gas sector. Retrieved from https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/improving_the_investment_climate_in_the_african_oil_and_gas_sector.pdf

- EY. (2021). Investment climate in the oil and gas sector. Retrieved from https://www.ey.com/en_om/oil-gas/investment-climate-in-the-oil-and-gas-sector

- Investopedia. (2022). Investment climate definition. Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/i/investment-climate.asp

- International Finance Corporation. (2021). Investment climate. Retrieved from https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/home/what+we+do/our+approach/investment+climate

- OECD. (2022). Investment climate. Retrieved from https://www.oecd.org/investment/toolkit/investmentclimate.htm

- PwC. (2021). Investment climate in the oil and gas sector. Retrieved fromhttps://www.pwc.com/m1/en/industries/energyutilitiesmining/publications/investment-climate-in-the-oil-and-gas
- International Energy Agency. (2021). Investment in the energy sector. Retrieved from https://www.iea.org/topics/investment
- Oil & Gas Journal. (2021). Investment climate remains uncertain for oil and gas. Retrieved from https://www.ogj.com/general-interest/economics-markets/article/14204081/investment-climate-remains-uncertain-for-oil-and-gas
- Oxford Institute for Energy Studies. (2021). The investment climate for upstream oil and gas in the Middle East and North Africa. Retrieved from https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2016/09/The-Investment-Climate-for-Upstream-Oil-and-Gas-in-the-Middle-East-and-North-Africa-MENA-Insight.pdf
- UNCTAD. (2021). Investment in the oil and gas sector. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcb20157_en.pdf
- International Petroleum Industry Environmental Conservation Association. (2021). IPICA's Environmental Management Guide for the Oil and Gas Industry. Retrieved from https://www.ipieca.org/resources/publication/ipicas-environmental-management-guide-for-the-oil-and-gas-industry/
- World Bank Group. (2017). Investment Climate in Oil-Producing Countries: Constraints and Opportunities. Washington, DC: World Bank Group.
- International Energy Agency. (2021). Oil 2021: Analysis and Forecasts to 2026. Paris: International Energy Agency.

- United Nations Conference on Trade and Development. (2020). World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2016). Technology Transfer to Developing Countries: A Review of the Experience. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development
- International Energy Agency. (2021). Oil and Gas Industry in Energy Transitions: Insights from IEA Analysis. Paris: International Energy Agency.
- World Bank Group. (2018). Oil Price Volatility and Economic Growth: A New Way to Measure Uncertainty. Washington, DC: World Bank Group.
- African Development Bank. (2018). Maximizing Local Content in the Oil and Gas Sector: The Role of Policies and Regulations. Abidjan: African Development Bank.
- International Finance Corporation. (2019). Financing the Oil and Gas Sector: Ensuring Sustainability and Resilience. Washington, DC: International Finance Corporation.
- International Energy Agency. (2020). Energy Technology Perspectives 2020: Special Report on Clean Energy Innovation. Paris: International Energy Agency.
- World Bank Group. (2010). Investing Across Borders 2010: Indicators of Foreign Direct Investment Regulation in 87 Countries. Washington, DC: World Bank Group.
- African Development Bank. (2016). Oil and Gas in Africa. Abidjan: African Development Bank.

- International Finance Corporation. (2016). Investment Climate Assessment: Improving the Investment Climate in the Oil and Gas Sector. Washington, DC: International Finance Corporation.
- International Energy Agency. (2021). The Oil and Gas Industry in Energy Transitions: Insights from IEA Analysis. Paris: International Energy Agency.
- World Bank Group. (2014). Infrastructure and Growth. Washington, DC: World Bank Group.
- African Development Bank. (2018). Maximizing Local Content in the Oil and Gas Sector: The Role of Policies and Regulations. Abidjan: African Development Bank.
- International Energy Agency. (2019). The Role of Fossil Fuels in
- Deloitte. (2019). 2019 Oil and Gas Industry Outlook. Houston, TX: Deloitte.
- International Energy Agency. (2021). Oil Market Report - September 2021. Paris: International Energy Agency.
- McKinsey & Company. (2017). Oil and Gas: Achieving Sustainable Cost Reduction. New York, NY: McKinsey & Company.
- World Intellectual Property Organization. (2021). Global Innovation Index 2021. Geneva: World Intellectual Property Organization.
- Deloitte. (2018). 2018 Oil, Gas, and Chemicals Industry Outlook. Houston, TX: Deloitte.
- International Finance Corporation. (2015). Oil and Gas Investment Guide: Doing Business and Investing in Nigeria. Washington, DC: International Finance Corporation.

- International Energy Agency. (2021). World Energy Outlook 2021. Paris: International Energy Agency.
- Extractive Industries Transparency Initiative. (2021). EITI Standard 2021. Oslo: Extractive Industries Transparency Initiative.
- Oman Ministry of Energy and Minerals: https://www.mem.gov.om/
- Petroleum Development Oman: https://www.pdo.co.om/en
- Oman Oil and Gas: https://www.oman-oil.com/
- "Oman's Oil and Gas Industry: A Roadmap to 2040": https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2020/03/Oman-Oil-and-Gas-Industry-A-Roadmap-to-2040.pdf
- "Oil and Gas in the Middle East": https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2018/10/Oil-and-Gas-in-the-Middle-East-Booklet-2018.pdf
- "Oil and Gas Exploration and Production in Oman: Legal and Regulatory Overview": https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/9-587-8466?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true&bhcp=1
- "Oil and Gas in Oman: A Comprehensive Overview of the Hydrocarbon Industry": https://www.gulfoilandgas.com/webpro1/prod1/suppliercat.asp?sid=8304
- "Oman: Oil and Gas Sector Assessment": https://www.giz.de/expertise/downloads/giz2016-en-oman-oil-gas-sector-assessment.pdf

- "Oman: Prospects for the Oil and Gas Sector": https://www.oxfordbusinessgroup.com/blog/daniel-moore/oman-prospects-oil-and-gas-sector
- "Oman Oil and Gas Market Insight and Outlook Report (H2 2020)": https://www.researchandmarkets.com/reports/5163472/oman-oil-and-gas-market-insight-and-outlook-report